الملخص التنفيذي لتحيين التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب

للفترة 2022-2024

I. نطاق التقييم

يهدف هذا التقرير إلى تحديد وفهم وتحليل وتقييم مخاطر تمويل الإرهاب التي تواجهها بلادنا على المستويين الوطني والقطاعي وذلك لتوفير أساس منهجي يمكننا من الوقوف على أبرز التهديدات ونقاط الضعف المرتبطة بمكافحة جريمة تمويل الإرهاب والذي من شانها تحقيق وتعزيز فعالية المنظومة الوطنية للمكافحة في المجال.

II. في انجاز عملية تحيين تقييم مخاطر تمويل الارهاب

يأتي هذا التقرير في إطار تحديث وتحيين التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب للفترة 2018-2021 وذلك التزاما بتنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي وخاصة التوصية الاولى التي نصت على أنه يجب " تحيين عملية تقييم المخاطر ومراجعتها بانتظام لتستجيب للأحداث أو التطورات المهمة بما فيها التهديدات والاتجاهات الجديدة"،

وعملا بأحكام الفصل 68 من القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 والمنقح والمتمم بالقانون الأساسي عدد 09 لسنة 2019 الذي ينص على "أن تتولى اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب جمع البيانات وتحليلها لغايات إعداد دراسة وطنية تشخص ظاهرة الإرهاب وتمويله والظواهر الإجرامية المرتبطة به لغاية الوقوف على خصائصها وأسبابها وتقييم مخاطرها واقتراح سبل مكافحتها، وتحدد الدراسة الأولويات الوطنية في التصدي لهذه الظاهرة على أن يقع تحيينها كلما اقتضى الأمر ذلك"،

تمّ تحيين التقييم الوطني لمخاطر تمويل الارهاب ليغطي الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى سنة 2024 تحت إشراف اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وذلك بعد تكوين فريق عمل يضم أعضاء اللجنة الفرعية الخاصة بتفعيل القرارات الأممية ذات الصلة بمنع تمويل الإرهاب، التي تضم ممثلين عن أغلب الجهات المتداخلة في المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على غرار رئاسة الحكومة، وزارة العدل (القطب القضائي لمكافحة الإرهاب، الهيئة العامة

للسجون والإصلاح) ووزارة الداخلية، وزارة الدفاع الوطني وخبير عن وكالة الاستخبارات والأمن والدفاع، وزارة المالية(الإدارة العامة للديوانة)، وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، الوكالة الفنية للاتصالات و اللجنة التونسية للتحاليل المالية.

هذا وبالإضافة الى الجهات المذكورة أعلاه فقد تمّ اشراك الجهات الرقابية على القطاع المالي وغير المالي، فضلا عن ممثلين عن القطاع الخاص، وذلك في إطار مقاربة تشاركية شاملة تهدف إلى تعزيز فعالية منظومة التوقي من مخاطر تمويل الإرهاب والتكيف مع التهديدات المستجدة.

III. المنهجية المعتمدة في تحيين تقييم مخاطر تمويل الارهاب

تمّ الاعتماد على أداة البنك الدولي في تحيين التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب وقد تمّ الاعتماد على المعطيات والإحصائيات التي وفرتها الجهات المتداخلة في المنظومة الوطنية لمكافحة الإرهاب وتمويله من قطاعين خاص وعام بالإضافة إلى المعلومات المتوفرة على المصادر المفتوحة والتي غطت الفترة المتراوحة بين سنتي2022 و2024.

IV. مخرجات تحيين التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب:

استقر تقييم تمويل الإرهاب في الجمهورية التونسية في مستوى "**منخفض نسبيا (منخفض الى متوسط)**"، باعتبار مستوى تهديدات ونقاط ضعف "**منخفض نسبيا (منخفض الى متوسط)**"، كما هو موضح بمصفوفة المخاطر الوطنية الشاملة:

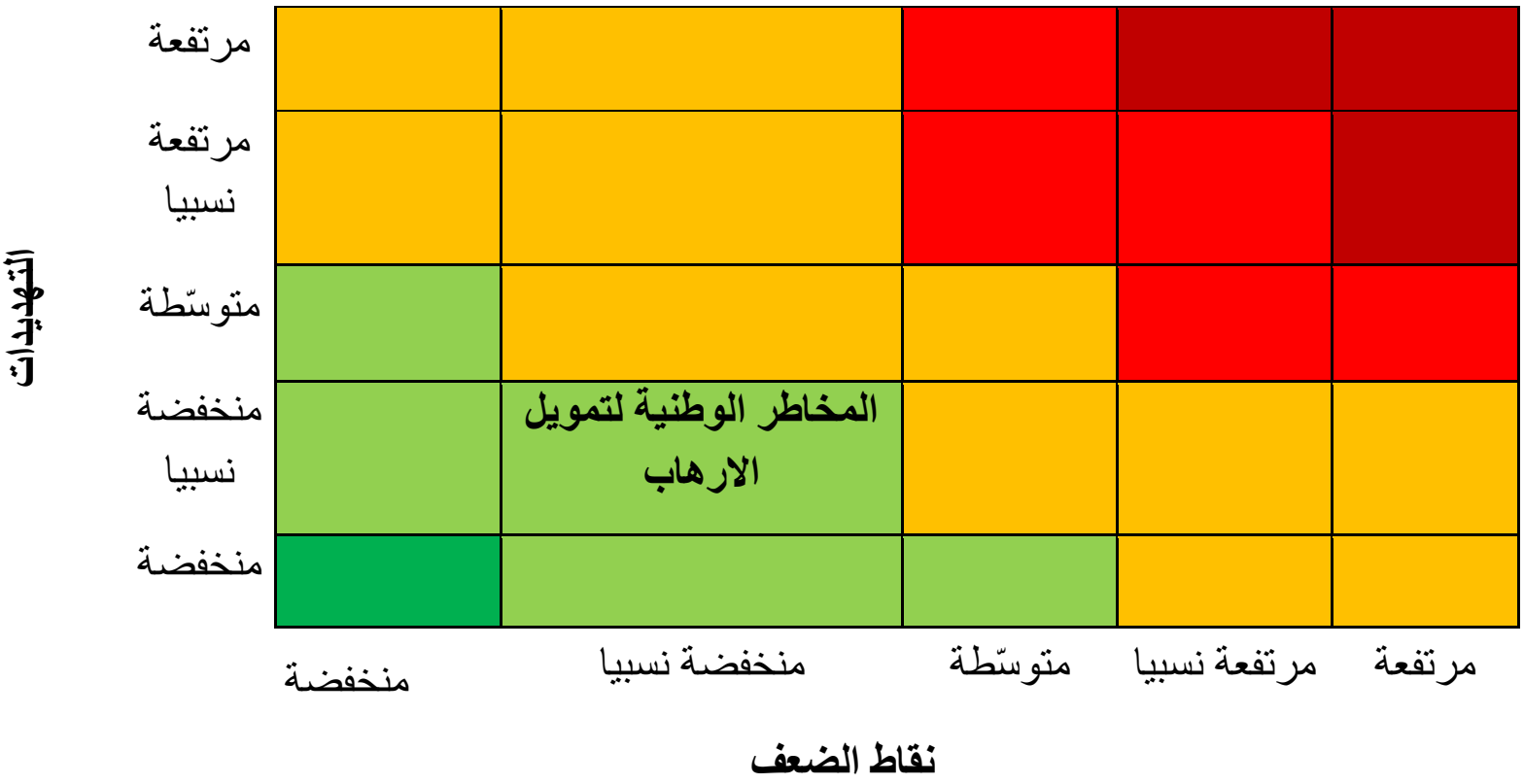

في المقابل وعلى الرغم من الإجراءات التي تمّ اتخاذها والتي ساهمت في التخفيض من مستوى التهديدات والمخاطر ونقاط الضعف المرتبطة بمنع تمويل الإرهاب، تمّ تحديد بعض التهديدات والمخاطر ونقاط الضعف وذلك عبر ما يلي:

- تحليل تهديدات تمويل الإرهاب على المستوي الوطني
- تحليل نقاط الضعف المرتبطة بتمويل الإرهاب على المستوي الوطني
- تحليل مخاطر تمويل الإرهاب على المستوي القطاعي
- تقييم مخاطر تمويل الإرهاب في قطاع المنظمات غير الهادفة للربح

حيث أظهرت نتائج التقييم الوطني والقطاعي وجود مخاطر **منخفضة نسبيا (منخفضة الى متوسطة)** مرتبطة بكل من تمويل الإرهاب الداخلي، الوارد (القادم من الخارج)، الصادر (المتجه إلى الخارج) والعابر (المرور عبر الدولة) كما هو مبين بجدول تقييم تهديدات ونقاط الضعف على المستوى الوطني لكل نوع من أنواع تمويل الإرهاب التالي:

نوع تمويل الارهاب	التهديدات	نقاط الضعف	مستوي المخاطر
تمويل الإرهاب الداخلي	منخفضة إلى متوسطة	منخفضة	منخفضة إلى متوسطة
تمويل الإرهاب الوارد (القادم من الخارج)	منخفضة إلى متوسطة	منخفضة إلى متوسطة	منخفضة إلى متوسطة
تمويل الإرهاب الصادر(المتجه إلى الخارج)	منخفضة إلى متوسطة	منخفضة إلى متوسطة	منخفضة إلى متوسطة
تمويل الإرهاب العابر(المرورعبر الدولة)	منخفضة	منخفضة إلى متوسطة	منخفضة إلى متوسطة

على المستوى القطاعي تتراوح نتائج تقييم مخاطر تمويل الإرهاب ما بين "منخفض" إلى "منخفض نسبيا" ويفصّل الجدول التالي المخاطر القطاعية المتصلة بجهات الإبلاغ:

القطاعات	مستوى مخاطر تمويل الارهاب
البنوك	منخفض نسبيا
مكاتب الصرف	منخفض نسبيا
قطاع التامين	منخفض نسبيا
قطاع التمويل الصغير	منخفض نسبيا
قطاع الأوراق المالية	منخفض
قطاع الايجار المالي	منخفض
مؤسسات الدفع	منخفض
مهنة الوكيل العقاري	منخفض
تجار المصوغ	منخفض
نوادي القمار	منخفض
مهنة عدول الإشهاد	منخفض
مهنة خبراء المحاسبة	منخفض
مهنة المحاماة	منخفض
مهنة المحاسبة	منخفض

٧. تقييم تهديدات تمويل الإرهاب

أظهرت نتائج التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب انخفاض مستوى المخاطر الوطنية ليستقر في مستوى "منخفض نسبيا (منخفض الى متوسط)" ويرتبط ذلك بانخفاض مستوى تهديدات تمويل الإرهاب المحلية والعابرة للحدود للجمهورية التونسية:

1. تهديدات تمويل الإرهاب المحلية:

- تراجعت التهديدات الإرهابية بفضل تفكيك عدد كبير من الخلايا الإرهابية، وأصبحت العمليات الإرهابية محدودة ومعزولة، وغالبًا ما تكون ذاتية التمويل من قبل المنفذين أنفسهم، مما يعكس ضعف قدرة الشبكات الإرهابية على تمويل أنشطتها محليًا .
- ان تونس لا تعتبر مركزًا ماليًا دوليًا، مما يجعلها أقل عرضة لاستغلال النظام المالي لتمويل الإرهاب
- يبقى هناك استغلال جزئي لأنشطة الاقتصاد غير النظامي، خاصة تجارة المواد الغذائية والوقود والسجائر في المناطق الحدودية، حيث يتم توجيه جزء من عائداتها للدعم اللوجستي لبعض العناصر الإرهابية.

2. تهديدات تمويل الإرهاب العابرة للحدود:

- بالرغم من الانخفاض المسجل على مستوى التهديدات المحلية نتيجة تفكيك التنظيمات الإرهابية والقضاء على جلّ قياداتها، حافظت تونس على نفس الموارد المخصصة وعلى نفس مستوى الجاهزية لمكافحة الإرهاب وتمويله باعتبار وجود تهديدات من بقايا تنظيمات إرهابية متمركزة بالجزائر وتنظيمات أخرى بليبيا

خاصة في ظل عدم الاستقرار الذي تعيشه الدولة الليبية وهو ما يجعل التهديد المرتبط بتمويل الارهاب المتأتي من ليبيا أكثر ارتفاعا مقارنة بالدول الأخرى.

- انّ بقايا التنظيمات الإرهابية المتمركزة بالحدود لا تمثل تهديدات مرتفعة بالنسبة لتمويل الإرهاب كونها لا تستغل النظام المالي وغير المالي التونسي.
- تبقي إمكانية استغلال الهجرة غير النظامية قائمة وخاصة من دول افريقيا جنوب الصحراء وذلك لنقل الأموال أو العناصر الإرهابية إلى تونس.

VI. تقييم نقاط الضعف المرتبطة بتمويل الإرهاب

تتمثل نقاط الضعف ذات الصلة بتمويل الإرهاب أساسا فيما يلي:

- **الاقتصاد الموازي:**

يُشكّل الاقتصاد الموازي أو ما يُعرف بالاقتصاد غير الرسمي نقطة ضعف هامة في المنظومة الوطنية لمكافحة تمويل الإرهاب، نظراً لطبيعته غير الخاضعة للرقابة واعتماده الكبير على المعاملات النقدية. هذا الوضع يتيح للتنظيمات الارهابية إمكانية تحريك الأموال مستغلين ضعف الرصد والرقابة داخل هذا القطاع الموازي، خاصة في المناطق الحدودية والأنشطة غير الرسمية.

- **استعمال النقد:**

يمثل الاستعمال المكثف للنقد في تونس في علاقة بالمعاملات المالية إحدى الثغرات الأساسية التي قد تُسهّل تمويل الإرهاب، نظراً لصعوبة تتبّع هذا النوع من العمليات وغياب الآثار الرقمية التي تتيح كشف مصدر الأموال أو وجهتها.

VII. مخاطر استغلال المنظمات غير الهادفة للربح لغايات تمويل الإرهاب

تمّ اسناد مستوى "منخفض الى متوسط" لمخاطر استغلال المنظمات غير الهادفة للربح لغايات تمويل الإرهاب حيث أنّه تمّ اسناد مستوى أساسي من الفعاليّة للإجراءات المتخذة من قبل السلطات التونسية باعتبار أنّها مكّنت إلى حدّ كبير من الحدّ من مخاطر استغلال المنظمات غير الهادفة للربح لغايات تمويل الإرهاب. هذا وتبقى بعض التهديدات التالية قائمة:

- جمع التبرعات من العموم بطريقة مخالفة للتشريعات الساري بها العمل
- استغلال حملات جمع التبرعات عبر الإنترنت